

الوطني، ويعتبر كذلك سمة مميزة للهوية المغربية وللتراث المغربي الأصيل ودعامة محورية ترتكز عليها الصناعة التقليدية المغربية.

وفي هذا الباب، جاءت مقتضيات هذا المشروع تنمى لمسلسل من الإصلاحات التي تعمل وستعمل عليها الوزارة بمعية المؤسسة التشريعية مشكورة، وبمقاربة تشاركية يساهم فيها جميع المتدخلين خاصة غرف الصناعة التقليدية.

وهنا أود أن أوجه عبارة الشكر والإمتنان إلى السيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين، وكافة عضوات وأعضاء اللجنة الموقرة، وكذلك الشكر إلى كل المكونات السياسية على التعاطي الإيجابي مع ما جاء به هذا المشروع من إصلاح جذري، يتوخى وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم هذا النشاط من جهة، ويستجيب من جهة أخرى لتطلعات شريحة واسعة من المهنيين والحرفيين في مجال الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد جاء هذا المشروع بعد أن صادق عليه مجلس النواب بالإجماع بتاريخ 22 يوليوز 2019، ليملاً فراغاً تشريعياً ظلت الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية يعانون منه منذ سنوات، وتتميز بمقتضيات مهمة تعرف الصناعة التقليدية وتميز بين أصنافها والفاعلين في القطاع، وتضع رهن إشارتها، بمقتضى هذا القانون، سجلاً وطنياً للصناعة التقليدية، فضلاً على امتيازات كثيرة ممنوحة للصناعات التقليدية، أبرزها هي التغطية الصحية والاجتماعية المهني للصناعة التقليدية، وإنشاء المجلس الوطني للصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد أبانت جائحة فيروس كورونا عن حاجة ملحة لتنظيم القطاع غير المهيكل، لذلك سعينا في وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إلى الإسراع بإخراج هذا المشروع، لكي نعمل معاً على التنزيل السليم لقانون ينظم أنشطة الصناعة التقليدية، سواء على مستوى الصناع الفرادي، أو على المستوى المقاولاتي، في إطار شركات ومقاولات، أو على المستوى التعاوني والتضامني في إطار التعاونيات، بهدف تنظيم بيوم خلق رواج اقتصادي ويساهم في التنمية ببلادنا وتحسين المستوى المعيشي لعدد هائل من الصناعات والصناعات التقليدية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

بناء على ما ورد بيانه سابقاً، فإن هذا المستجد التشريعي يحمل إيجابيات كثيرة لفائدة أنشطة الصناعة التقليدية ببلادنا، ويحمل مقتضيات محفزة وآليات تنظيم فعالة لهيكل هذا القطاع الذي ما فتئ جلاله الملك،

محضر الجلسة رقم 294

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو القعدة 1441هـ (30 يونيو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ثمانية عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

وقبل الشروع في مناقشة المشروع الذي بين أيديكم، أود أن نتقدم باسمكم إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، الشكر، وكذلك إلى كافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك إلى السيدة الوزيرة، وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على الجهود التي بذلوها جميعاً في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع هذا القانون.

وغادي نعطيو الكلمة الآن للسيدة الوزيرة لتقديم هذا المشروع.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة

التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

تغمرنني سعادة كبيرة وشرف كبير أيضاً بأن أقف، مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر، لتقديم مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية.

إن هذا المشروع يعد لبنة أساسية في صرح المنظومة التشريعية ببلادنا، الهادفة إلى حسن تنظيم وتدبير قطاع مهم وحيوي في الاقتصاد

المشروع الي أمانا 50.17، هاذ المشروع اليوم راه تدار باش يجود الصناعة التقليدية، وباش يزيد ينجي القدرات والإمكانيات المادية ديال الصانع التقليدي، لأننا اليوم أمام مشروع بأهمية كبيرة.

الفريق الاستقلالي، سيصوت بإيجاب على هاذ المشروع، سيما وهو منبثق من الروح ديال الفكرة الاستقلالية عبر التاريخ.

اليوم كنتمناو بأن حتى المعمار ديالنا اليوم يشملو الطابع التقليدي، الله يرحم جلالة الملك الحسن الثاني، كان فرض على أن المعمار المغربي والهندسة المغربية تكون فيها واحد التقيوسات، واحد الزخرفة معينة.

الجلس اليوم، المجلس المغربي، أصبح جذابا، أصبح يغري، أصبح تتجي السائح الأجنبي يبقى مشدوها أمام روعة اليد المغربية، فاليوم أنا.. فنيابة عن الفريق الاستقلالي، كقول أنه مشروع بأهمية كبيرة يقتضي المساندة والدعم، ولكن على الحكومة، على الحكومة أن تنتفض من جديد لإقتاد الصانع التقليدي، الصانع التقليدي لا من المواد اللي كيشغل بها والغلاء ديالها، خصوصا الناس اللي خدامين في الفضة، لا من الخشب، لا من حيث التكلفة الباهظة التي أصبحت المواد الأولية التي يشتغل بها الصانع التقليدي، فأصبحت إما كتكون مفقودة أو كتبقى غير متناولة، بعض الحرف ديال الصناعة التقليدية أصبحت تندثر.

السيدة الوزيرة،

كيخصنا دعم معين، هذاك البرشان، هاذيك القفطان المغربي، هاذيك الجلابة المغربية، هاذيك السداسي والعقاد أين هوما؟ أصبحوا في الإندثار، حلت الآلة محل الأنامل الذهبية للصانع المغربي، اللي خصنا، جا الوقت باش نرجعو للتاريخ، باش نرجعو للعصر ديالنا ونبقاو كترهاو، كتنفتقو العبقريّة ديال هاذوك.. كنبقاو احنايا كناشدو الصانع التقليدي باش إزيد وندعموه.

شكرا السيدة الوزيرة على المشروع.

شكرا السيد الرئيس، وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هل هناك من مداخلة أخرى؟ شي واحد؟ إذن ما كاينش.

إذن غادي ندوزو إلى عملية التصويت.

قبل ما ننداو بعملية التصويت، بغيت نذكر على أن هذه الجلسة راه كيتبعوها 32 خارج القاعة، وعملا بأحكام الفصل 60 من الدستور ومن النظام الداخلي 175، اللي أعطى لهم الحق لكافة المستشارين والمستشارات باش يصوتو، باش يباشرو هذا الحق، وبالتالي غادي نندا بعملية التصويت والتصويت مؤمن، بمعنى أنه ما كاينش عندو الحق باش يصوت مرتين، لأن الوسائل الإلكترونية راه كترابق ذاك الشي مائة في المائة.

حفظه الله، يوليه عناية خاصة، الشيء الذي يحتم على جميع المتدخلين تضافر الجهود والمبادرة الخلاقة والحكيمة لإنجاح هذه الآلية التشريعية بما يخدم الصالح العام لفئات عريضة من المجتمع المغربي، والتي ظلت تعاني قصورا تشريعيًا وصل ذروته مع تداعيات هذه الجائحة، كما أننا سنحرص على إخراج النصوص التنظيمية لمشروع هذا القانون في القريب، وإعلان حملة تحسيسية شاملة لفائدة كافة المتدخلين في مجال الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذه المعطيات التي لي الشرف العظيم أن أبسطها أمام مجلسكم الموقر، لن تكون إلا محفزة وداعية إلى المصادقة على هذا المشروع، لما له من إيجابيات ستنظم أنشطة الصناعة التقليدية في نطاق مواكبة مسلسل الإصلاح العميق والتنمية الشاملة التي يقودها، بحكمة وسداد، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا التقديم.

أعتقد بأنه التقرير وزع علينا جميعا إلكترونيا وورقيا، إذا بغيتو المقرر، إلى بغا يأخذ الكلمة له ذلك، إذا ما بغاش ندوزو للمناقشة.

باب المناقشة مفتوح، هل هناك من يريد أن يتناول الكلمة أو بغا المداخلة ديالو يدفعها مباشرة باش تضم إلى التقرير العام.

إذن فهمت أنه لا يوجد أحد باش يتدخل، إيوا رفع يدك السيد الرئيس، ارفع، بغيتي تدخل؟

تفضل.

الإخوان يجمعو مداخلات ديال السادة الرؤساء والمستشارين والمستشارات.

شكرا.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة نحن، السيدة الوزيرة، السيد الوزير، نحن اليوم أمام مشروع بأهمية كبيرة جدا، خصوصا وغرف المغرب عبر التاريخ أنه يمتاز بصناعة تقليدية مميزة، احنا اليوم جالسين إلى علينا غير راسنا للفوق كنشوفو الزخرفة ديال الصنع التقليدي، هاذ الشي بدا كيندثر من التقاليد ومن المعمار المغربي.

حزب الاستقلال واللي عندو يد كبيرة في هاذ المشروع، حزب الاستقلال في مذكرة وجهها مؤخرا إلى السيد رئيس الحكومة، وأعطى بعض الملاحظات، اللي وربما ستفيد مستقبلا للخروج من أزمة الصانع التقليدي.

المادة الأولى:
الموافقون؟ الموافقون؟
السيد الأمين..
الموافقون = 22 حاضرين ولكن غادي يدخل لنا عبر التصويت الإلكتروني عن بعد.
شوف، اعلن، ما عليش، غادي يعلن الأمين في القاعة.
السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:
إذن السيد الرئيس، صوت مع المشروع: 22 مستشار (داخل القاعة)، خارج القاعة صوتت 19 واحد، هي 41 مع المشروع؛ المعارضون: لا أحد؛
المتنعون: 3 داخل القاعة و 2 خارج القاعة: 5.
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
السيد رئيس الجلسة:
إذن المادة 2:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5
المادة 3:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5
المادة 4:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5
المادة 5:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5
المادة 6:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5
المادة 7:
الموافقون = 41

المعارضون = 0
المتنعون = 5.
المادة 8:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5.
المادة 9:
الموافقون = 41
المعارضون = 0
المتنعون = 5.
المادة 10: نفس الشيء.
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
المادة 11: نفس الشيء.
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
المادة 12:
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
المادة 13:
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
المادة 14:
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
المادة 15:
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)
المادة 16:
(الموافقون = 41)
(المعارضون = 0)
(المتنعون = 5)

المادة 17:
 (الموافقون = 41؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 27:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 28:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 29:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 30:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 31:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 32:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 33:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 34:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 35:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).

المادة 18:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 19:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 20:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 21:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 22:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 23:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 24:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 25:
 (الموافقون = 41؛)
 (المعارضون = 0؛)
 (الممتنعون = 5).
 المادة 26:
 (الموافقون = 41؛)

واقعه يشهد بالانحياز التام لعدد من الحرف واندثارها، خاصة وأن أغلبها أصبحت غير قادرة على مواكبة دينامية الاقتصاد الدولي المعولم، وعاجزة عن منافسة التدفق الهائل للمنتجات الصناعية الأجنبية، كما نلاحظ، في ظل التدهور التدريجي للظروف الاجتماعية للصانع التقليديين، هجرة الصانع والحرفيين من هذا القطاع إلى مجالات عمل أخرى ذات مردودية أكبر.

السيد الرئيس المحترم،

لقد نبهنا في العديد من المناسبات إلى ضرورة الاهتمام بغرف الصناعة التقليدية باعتبارها مؤسسات دستورية لها أدوار تمثيلية وتنظيمية على درجة كبيرة من الأهمية، في هذا الإطار سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن تقدمنا بمقتراح قانون حول غرف الصناعة التقليدية لازال للأسف حبيس الرفوف، بالرغم من أن إخراجها إلى حيز الوجود سيمكن من الإجابة على مختلف الإشكالات والتحديات التي يعاني منها الصانع التقليديون.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تحظى فيه غرف الصناعة والتجارة وغرف الفلاحة باهتمام متزايد، لازالت غرف الصناعة التقليدية تعاني من العديد من المشاكل، أبرزها غياب إشراكها في المحطات المهمة التي يعرفها هذا القطاع، ولا مبالاة الحكومة بهذه المؤسسات الدستورية وتمييزها على الرغم من أنها تعتبر صوت الصانع التقليديين والمعبّر عن مشاكلهم وهمومهم.

بالموازاة مع ذلك، يعاني قطاع الصناعة التقليدية من مشكل التمويل، فقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن أثرنا العديد من الملاحظات حول تمويل الصانع التقليديين، لكن مع كامل الأسف لم تتجاوب الحكومة مع انتظارات الفاعلين ولم تعمل على دفع القطاع البنكي إلى الاهتمام بتمويل مشاريع الصناعات الحرفية التقليدية، كما سجلنا أيضا ضعف عمل الحكومة فيما يتعلق بمصاحبة المقاولات العاملة في القطاع.

أيضا، السيد الرئيس، الحكومة لازالت عاجزة عن إيجاد حلول ناجعة لمشكل ندرة المواد الأولية، والذي يبقى من أبرز المشاكل التي تؤرق الصانع التقليديين مما يدفعهم إلى استعمال مواد غير أصلية تؤثر بشكل سلبي على جودة المنتج وتنقص من قيمته.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، والذي جاء بعدة مستجدات مرتبطة بالسجل الوطني وهيئات أنشطة الصناعة التقليدية والمجلس الوطني وصانع الصناعة التقليدية، وشرط القيد بالسجل الوطني للصناعة التقليدية والامتيازات الممنوحة للصانع التقليديين.

وفي نظرنا من شأن المستجدات التي جاء بها مشروع القانون أن تجعل قطاع الصناعة التقليدية أكثر تنظيما، وستساعد على ضبط المعطيات الإحصائية المتعلقة به من خلال السجل الوطني للصناعة التقليدية، وإبرازه كمكون قائم الذات ضمن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية.

لقد تفاعلنا إيجابا مع هذا المشروع من منطلق إيماننا، في فريق الأصالة

المادة 36:

(الموافقون = 41؛)

(المعارضون = 0؛)

(المتنعون = 5.)

المادة 37:

(الموافقون = 41؛)

(المعارضون = 0؛)

(المتنعون = 5.)

المادة 38:

(الموافقون = 41؛)

(المعارضون = 0؛)

(المتنعون = 5.)

الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته: الموافقون؟

(الموافقون = 41؛)

(المعارضون = 0؛)

(المتنعون = 5.)

إذن وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية" بالأغلبية.

إذن رفعت الجلسة، شكرا للجميع.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بالصناعة التقليدية.

وهي مناسبة لنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، للتأكيد على الأهمية القصوى التي يحظى بها هذا القطاع داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام، إلى جانب أهميته الاجتماعية باعتباره أكبر قطاع يساهم في التشغيل، حيث أن ما يزيد عن 2 مليون من المغاربة يشتغلون بقطاع الصناعة التقليدية.

لكن، مع كامل الأسف فالصناعة التقليدية الوطنية لم تستطع أن تساير الدينامية و الجهود التي تبذل في قطاعات أخرى، خاصة في الصناعة والفلاحة، فعلى الرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية فهذا القطاع لازال

فبعد أن تم تعريف نشاط الصناعة التقليدية وأصنافها، تطرق لهيئاتها وفئاتها، حيث ميز هذا المشروع بين الصانع التقليدي والمعلم الصانع التقليدي وتعاونية الصناعة التقليدية ومقاولة الصناعة التقليدية، وبموجبه سيتم إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية الذي ستمسكه وتدبره الإدارة حسب الكيفيات التي ستحدد بنص تنظيمي، وتباشر عملية التسجيل في هذا السجل عبر منصة إلكترونية ويحصل كل مسجل على الرقم التعريفي الحرفي الخاص به، وأحدث بموجب هذا القانون هيئات حرفية جمهورية وإقليمية تعمل على التنسيق بين الهيئات الحرفية والسلطات المحلية وتعمل على تكوين رؤساء هذه الهيئات. ويشكل رؤساء الهيئات الحرفية الجهوية هيئة حرفية وطنية.

وسيمثل المجلس الوطني للصناعة التقليدية فقرة نوعية لتطوير القطاع خاصة وأن رئاسته آلت للسيد رئيس الحكومة بوجود جامعة الغرف ودار الصانع ورؤساء الغرف... باختصاصات مهمة أهمها يقترح التوجهات الاستراتيجية العامة لسياسة الدولة في مجال تنمية الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين وهو يساهم في إغناء هذا المشروع يوصي بإقرار مبدأ العدالة والإنصاف عبر حماية حقوق جميع الفئات سواء الاستفادة من نظام التغطية الصحية والاجتماعية أو من الدعم التقني والمشاركة في المعارض داخل وخارج البلاد.

والعمل مع الهيئات المهنية على إخراج هذا القطاع من الهشاشة، وتبديد كل الإكراهات التي يعاني منها، مع إحصاء شامل لكل العاملين والمستخدمين في القطاع، وتعزيز دور الغرف، ومنح قروض بنكية دون فوائد لتجنيب القطاع ما يعيشه من هشاشة، وتعميم التغطية الصحية لفائدة شريحة الصانعات والصناع التقليديين، ودعم الصانع بالمواد الأولية بأتمنة مشجعة، مع إلزام الإدارات العمومية من البناء بالطريقة المغربية وإعطاء الأولوية لاقتناء منتوجات الصناعة التقليدية.

كما تؤكد، السيدة الوزيرة المحترمة، على إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بتنزيل هذا القانون لفائدة الصناع التقليديين.

هذا، وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يصوت بنعم على هذا القانون.

3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

والمعاصرة، بأنه يعتبر خطوة أولية لحماية حرف الصناعة التقليدية والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات وتثمين عمل الحرفيين. وكذا حماية المستهلك بتوفير آليات تأهيلية تمكن من تصنيف الفاعلين بالقطاع وتكريس طابع المهنية والاحترافية، ليستجيب لمتطلبات المحيط المحلي والدولي والتأقلم مع المتغيرات المستقبلية ومساريتها في ظل سياسة الانفتاح التي يهجمها المغرب في علاقاته الدولية، وبالتالي تعزيز الثقة في منتوجات وخدمات الصناعة التقليدية.

بالرغم من كل هذه الملاحظات، كنا نتمنى أن تتفاعل الحكومة بإيجابية مع التعديلات التي قدما فريقنا، خاصة وأنها جاءت لإغناء المشروع وإضفاء مقتضيات من شأنها إعطاء دفعة قوية للصانع التقليديين من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وإقرار آليات كفيلة بتطوير أداء الصانع الفردي ومقاولات الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون مؤكدين على أن تنظيم قطاع الصناعة التقليدية ينبغي ألا يقتصر على تنزيل القوانين التي تنظم وتحدد المهن، بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى تدبير الإشكالات الكبيرة التي تواجه القطاع وتهدد معيش مئات آلاف الأسر، والتي أضحت عدد من مهنها وحرفها في عداد الانقراض.

كما نسجل بالمناسبة التزام السيدة الوزيرة بالتعجيل بإخراج النصوص التطبيقية المتضمنة في هذا المشروع، مع اعتماد مقاربة عنوانها إشراك غرف الصناعة التقليدية في إخراج هذه النصوص
شكرا السيد الرئيس المحترم.

2. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، هذا القطاع الذي يشكل موردا أساسيا لعيش عدد كبير من سكان البلاد بالمدن والقرى، وله دور وازن اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا، وقد التزمت الحكومة في هذا الصدد من خلال برنامجها على ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للقطاع.

لقد تضمن هذا المشروع أهدافا مهمة انطلاقا من تعريف الصناعة التقليدية وأصنافها، وتحديد الفئات المزاولة لأنشطتها مروراً بتثمين مزاولة حرف الصناعة التقليدية والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات، إضافة لحماية المستهلك، وصولا لتحسين أوضاع الصانعات والصناع التقليديين وهيكلية وتنظيم النسيج الإنتاجي بهذا القطاع.

التقليدية الوطنية، باعتبارها تراثا أصيلا، ولا سيما على مستوى تنوع منافذ التصدير نحو أسواق واعدة.

ومن جهة أخرى، نعتبر أن تدعيم عنصر الثقة وتسهيل عمليات المواكبة والتأهيل من خلال الرفع من القدرة الاستهدافية للبرامج الخاصة الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية، سيكون من التأثير بصفة إيجابية على مستوى القدرات التنافسية للمهنيين، وبالتالي تكريس طابع المهنية والاحترافية لعملها في إطار الاستجابة لمتطلبات المحيط المحلي والدولي في ظل سياسة الانفتاح التي تهجها بلادنا.

وتبعاً لما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

في البداية نود أن نسجل بإيجاب العرض الشامل والمفصل الذي تقدمت به السيدة الوزيرة أمام أنظار السادة المستشارين، أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وذلك بمناسبة دراسة ومناقشة مقتضيات مشروع القانون المذكور أعلاه، منوهين بعمل اللجنة طيلة مراحل الدراسة والمصادقة على هذا المشروع النوعي الذي طال انتظاره العقود وعلى مدى تعاقب الحكومات، وظل في رفوف الوزارة الوصية منذ أزيد من ثلاثة عقود تحت اسم "مشروع تنظيم الحرف".

وبهذه المناسبة، فإننا نسجل أهمية مقتضيات ومضامين هذا المشروع الهام، الذي جاء لمواكبة وإنصاف ورفع الحيف على الصانعات والصانع التقليديين، وكذا تنمية وإقلاع هذا القطاع، والذي يشهد اليوم لحظة عصبية بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مما له تأثير على مهنيي، ومحترفي الصناعة التقليدية، التي لها ارتباط وثيق بقطاع السياحة وبالعمق الحضاري لبلادنا وهويتها الثقافية المتنوعة بمكوناتها وروافدها.

كما أن هذا القطاع الإستراتيجي المنتج والمشغل في أمس الحاجة إلى هذا القانون المنظم للحرف خاصة في ظل المنافسة الشرسة للمنتجات الأجنبية، وإشكالية القرصنة، وضعف الخلف في ممارسة هذه المهن الأصيلة في غياب تكوين مهني متطور وهادف.

وفي هذا السياق، وإسهاما منا في تجويد الترسنة القانونية المنظمة لقطاع الصناعة التقليدية، فقد سبق للفريق الحركي أن تقدم بمجموعة من

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، في مناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهي مناسبة نوه من خلالها بالمجهودات المبذولة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الصناعة التقليدية.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن هذا الإجراء التشريعي له راهنية قصوى، حيث سيكون من تعزيز عمل الصانع المعلم وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية بصنفيها الإنتاجي والخدمي وتأهيل قطاع الصناعة التقليدية كرافعة أساسية ومهمة للاقتصاد الاقتصادي على عدة مستويات، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ التنصيص على امتيازات لفائدة الصانع وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية المعترف لهم بهذه الصفة والمسجلين بسجل الصناعة التقليدية؛

✓ تحسين جودة منتجات الصناعة التقليدية باعتبارها آلية داعمة ومكملة لخلق مزيد من فرص الشغل والاستجابة لشروط التنافسية؛

✓ تدبير أنشطة الصناعة التقليدية بهيئات حرفية وطنية وهيئات حرفية جهوية وهيئات حرفية إقليمية ووضع قواعد تنظيمها وتسييرها بأنظمة خاصة؛

✓ إحداث سجل وطني موحد لضبط المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذا النشاط، بالإضافة إلى سن مقتضيات زجرية تهم كل شخص أدلى بسوء نية ببيانات غير صحيحة، وكل شخص لم يرجع للإدارة البطاقة المهنية بعد حذفه من السجل الوطني؛

✓ توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولات ببلادنا في هذا المجال بالنظر إلى حمولته الثقافية؛

✓ التأكيد على الإطار المرجعي للمجلس الوطني للصناعة التقليدية كقوة اقتراحية للاستجابة لانتظارات الصانع المعلم وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية في مجال دعم منتوجات الصناعة التقليدية؛

✓ حماية عدد من الحرف التقليدية من الانقراض وتثمين عمل الحرفيين التقليديين.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن تنزيل هذه المقتضيات الجديدة هو خطوة مهمة في اتجاه معالجة الوضعية الهشة التي يعيشها الصانع التقليدي بما يحقق مكاسب لهذه الفئة الهامة من الساكنة النشيطة، ومن شأنها تحسين أداء قطاع الصناعة التقليدية والمتمثل أساسا في زيادة الإنتاج وتطوير القيمة المضافة للمنتوجات

السيدة الوزيرة المحترمة،

إذ نجد تفاعلنا الإيجابي الدائم والموصول مع كل المبادرات النوعية، والبناءة التي تتخذونها لفائدة هذا القطاع الإستراتيجي، فإننا في الفريق الحركي، نتطلع السيدة الوزيرة المحترمة، إلى اتخاذ ما ترونه مناسباً في شأن هذه المقترحات والتي غايتها تجويد هذا النص التشريعي الهام، والذي لا يمكننا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب.

5. مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني**للأحرار:****السيد الرئيس المحترم،****السيدة الوزيرة المحترمة،****السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون 50.17 يتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، شاكراً للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي تفاعلها الإيجابي مع اقتراحات السيدات والسادة المستشارين، حيث استمعت بإمعان إلى مختلف انشغالاتهم بالقطاع الذي يعيش مشاكل كبيرة ومعانات حقيقية، والذين نوهوا بدورهم بالمجهودات المقدرة التي تقوم بها السيدة الوزيرة للنهوض بالقطاعات التي تشرف عليها وعلى حضورها الفعال داخل لجنة اليقظة الاقتصادية، حيث تدافع باستماتة عن القطاع ومصالحه، والذي يبقى من أبرز القطاعات المنتجة المتضررة بجائحة كورونا المستجد؛ مثنين المقاربة التشاركية التي تهجها مع مختلف الفاعلين والمهنيين بلورة مشروع مشترك يهدف إلى تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية ومواكبته في هذه الظروف الاستثنائية، والرفع من مردوديته وتحسين ظروف العاملين به الذين تأثروا بشكل كبير بتداعيات وباء كورونا.

إن قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات الإنتاجية التي ظلت تعاني لعقود، من التهميش وعدم التثمين وصعوبة التسويق، حيث يعاني حرفيو هذا القطاع من ظروف اجتماعية صعبة مرتبطة بالتغطية الصحية والاجتماعية أساساً، حيث ازدادت هذه المعاناة جراء ما يعيشه العالم اليوم بأسره من انعكاسات هذا الوباء العالمي، وهو ما يستدعي تدخل وزارتك بمعية غرف الصناعة التقليدية من أجل لعب أدوارها للتخفيف من آثار هذه الجائحة على الصناع والحرفيين التقليديين.

في هذا الإطار، نؤكد داخل فريقنا بأن مشروع القانون 50.17 جاء في وقته، بل وتأخرنا في مناقشته لأنه يملأ فراغات قانونية كبيرة، بحيث لأول مرة سنؤسس لقانون يعطي تعريفات واضحة لمفهوم الصناعة التقليدية وما يرتبط بها من مفاهيم لكل الحرف وأنواعها، وبالتالي فأنا غير متفق مع الزملاء الذين طالبوا بمناقشته بالأسبقية عند مجلسنا لأن مضمونه يغلب عليه الجانب التنظيمي للقطاع والتغطية الاجتماعية جزء منه ولا تشكل

الاقتراحات لرئاسة الحكومة ولسيادتكم المحترمة تم دعم القطاع ورفع التحديات التي تواجهه، منها ما يتعلق بمضامين هذا النص التشريعي نعيد التذكير بها، وتمثل في ما يلي:

أولاً: التأكيد على إعمال مبدأ التشاور مع الغرف المهنية في المواد فيما يتعلق بإصدار نصوص تنظيمية تتعلق على التوالي بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية، وكيفية تدبير السجل الوطني للصناعة التقليدية، وتحديد نموذج الأنظمة الأساسية للهيئات الحرفية إلى جانب تحديد شكل وبيانات البطاقة المهنية، وذلك مراعاة لأحكام المادة 3 من النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية التي تنص على وجوب استشارة الغرف من طرف الإدارة المختصة في كل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية.

كما نتطلع إلى اتخاذ تدابير تشريعية للارتقاء بأدوار غرف الصناعة التقليدية وتوسيع اختصاصاتها ومواردها لتكون في مستوى تحديات القطاع الذاتية والموضوعية.

ثانياً: العمل على ضمان حق الصانع التقليدي أو التعاونية أو مقاوله الصناعة التقليدية المتوقفين عن مزاولة أنشطتهم المهنية وطالهم الحذف من السجل الوطني، من إعادة طلب القيد في هذا السجل إذا أثبتوا عودتهم لمزاولة أنشطتهم.

ثالثاً: تدقيق الفصل بين مهام الهيئات الحرفية خاصة الجهوية وبين الغرف المهنية تفادياً للخلط والتداخل خاصة في المهام المتعلقة بالوساطة وفض النزاعات والتحكيم، إلى جانب اقتراح خلق جسر تنظيمي بين الهيئات الحرفية والغرف خاصة أنهما معا يخضعان لمعيار الانتخاب وتمثيلية الصناع التقليديين، علماً أن المشروع يعتبر هذه الهيئات الحرفية التي سيتم إحداثها مخاطباً رسمياً للسلطات العمومية والإدارية والمؤسسات العمومية؛

رابعاً: العمل على توفير نظام خاص للتغطية الصحية والاجتماعية للصناع التقليديين مراعاة لخصوصياتهم المهنية وأوضاعهم الاجتماعية، أو على الأقل إدماجهم في الفئات المعنية بالقانون المنظم لمزاولة المهن الحرة والعمال المستقلين؛

خامساً: إحداث علامة للجودة، قصد حماية المنتج الوطني من القرصنة وتميئنه.

كما نقترح، السيدة الوزيرة المحترمة، اتخاذ تدابير لإشعاع وترويج المنتج الوطني الأصيل عبر حملة وطنية لتحسيس بالتعاون مع جمعيات المستهلكين، وكذا التفكير في يوم وطني للصناعة التقليدية وأيام جمهورية لدعم المنتجات التقليدية، بالإضافة إلى مراجعة أدوار "دار الصانع" وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية لإنعاش القطاع وإحداث دور للصناعة التقليدية للمنتجات المميزة محلياً: كدار للنقرة بتغير مثلاً، ومركب سوسيو مهني للفخارين بأسفي، وغيرها...

السيد الرئيس المحترم،

المهنيين والأجراء والمهن المستقلة، طالبا من السيدة الوزيرة المحترمة اطلاعنا على مختلف النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا المشروع من أجل توسيع عملية التحسيس به لدى مختلف شرائح الصناع والسهر على تنزيهه بالشكل اللائق، دون الاصطدام بروح القانون، أمام كل ذلك ومن موقعنا داخل الأغلبية التي نساندها، سنصوت داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على هذا المشروع على أمل الإسراع في تنزيهه نظرا للحاجة الماسة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهو المشروع الذي سن تدابير وقواعد قانونية تهدف إلى إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مكانته كفاعل ضمن نسيج الاقتصاد الوطني يستجيب لشروط المنافسة والتنافسية، كما أنها ستعمل على إعادة هيكلة أنشطة القطاع وتأهيل مكوناته المهنية، والنهوض به وتقويته وضبط مجالاته، لتكون له القدرة على مسايرة التغيرات التي يعرفها القطاع بشكل مستمر، والصدور في وجه المنافسة الخارجية، والحفاظ على الخصوصية المغربية والجودة، وعلى مكانة المغرب في الأسواق الدولية، بالنظر للدور الذي يلعبه في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشغل نسبة مهمة من اليد العاملة المغربية (2.5 مليون صانع وصانعة).

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي، نعتبر المشروع خطوة مهمة في حياة الصناع التقليديين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية، لما جاء به من تنظيم وتحديد وتعريف لمصطلحات الصناعة التقليدية والفنية والخدماتية، كما أنه عمل على ضبط مفاهيم كل الفئات التي تتمتع هذا النشاط الاقتصادي، وحدد الشروط لمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وميز بين الصانع المعلم والصانع الذي يعمل لحسابه الخاص والصانع الذي يشتغل لحساب الغير، وحدد مفهوم كل من التعاونية والمقولة، ووضح مفهوم المنتج التقليدي الأصيل، وهي إجراءات لا بد لها أن تفتح المجال أمام الصانع للانخراط في منظومة مضبوطة تؤهله للاستفادة من الامتيازات التي تخول له في إطار هذا القانون، أهمها:

- التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية؛
- الانخراط في هيئات حرف هيئات الصناعة التقليدية وطنيا وجوهيا وإقليميا؛
- المجلس الوطني للصناعة التقليدية؛

سوى 20%، إضافة إلى ذلك، المشروع يتواجد عندنا لما يقارب السنة، وبالتالي هذا النقاش أعتقد أنه متجاوز، شاكرًا الدور الذي قام به السيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية وباقي أعضاء اللجنة المحترمين الذين سارعوا إلى إخراجه والتصويت عليه بالإجماع بعدما قدمت مجموعة من الفرق تعديلاتها والتي سحبتها للحاجة الماسة لهذا القانون والذي ينتظره الصناع بفارغ الصبر..

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسجل بارتياح كبير قرار لجنة اليقظة الاقتصادية، التي تضم في عضويتها السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، القاضي بمنح 2000 درهما للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي سيستفيد منه كذلك الصناع والحرفيون التقليديون المصرح بهم، والذين يشتغلون في القطاع المنظم، علما أن غالبية الصناع والذين يتجاوز عددهم 2 مليون و400 ألف صانعة وصانع، لا يتوفرون على التغطية الاجتماعية والصحية على وجه الخصوص، والذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل، يصعب معه في هذه الوضعية الاستفادة من الدعم، وهو ما ضيع على هاته الشريحة فرصة الاستفادة من دعم الصندوق الخاص بتمويل تداعيات الجائحة.

إن المقننات المهمة التي جاءت في هذا المشروع ستعزز المكتسبات الإيجابية التي حققتها بلادنا لفائدة الصناع التقليديين وعلى رأسها، التعريف بالصانع التقليدي، وإقرار التغطية الصحية الإلزامية والتغطية الاجتماعية، كما سيعمل هذا المشروع على إحداث المجلس الوطني للصناعة التقليدية هذه الإجراءات ستخفف بكل تأكيد من معاناة هذه الفئة التي تشرف بلدنا وستساهم في دعم الناتج الداخلي الخام الوطني وتوفر مناصب شغل قارة، كما تعتبر مشتلا للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا إضافة إلى محافظته على موروثنا الثقافي وتراثنا اللامادي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن شركاءنا الاقتصاديين الذين بدأوا يخرجون من الحجر الصحي، بدأوا يفتحوا حدودهم، لذلك يجب التعامل مع الوضعية بذلك، لنا الثقة في قدراتكم بحيث سنخرج أقوى من هذه الأزمة إذا ما تسلحنا بالأمل والثقة في إمكاناتنا وبتضافر جميع المهنيين، مؤكداً على أننا تأخرنا في برجة هذا المشروع القانون 50.17 المتعلق بالصناعة التقليدية، بالنظر إلى راهنته، منوها في هذا الإطار بالمجهود التي بذلتها، السيدة الوزيرة، من أجل إخراج المراسم التطبيقية في تفعيل التغطية الصحية لباقي المهنيين، بمعية السيد وزير التجارة والصناعة والفلاحة حيث ستوسع التغطية الاجتماعية للمغاربة وسيكون لها انعكاسات إيجابية في توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لكافة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزير السياحة والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر دراسة مناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية- أن أؤه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، بما يساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون قصد التصويت والمصادقة عليه، من قبل السيدات والسادة المستشارون على مستوى الجلسة العامة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يهدف مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة التشريعية العامة إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للقطاع كي ينخرط في مسلسل التحولات التشريعية التي تعرفها بلادنا ويستجيب للانتظارات الحقيقية للفاعلين فيه، وذلك من أجل تحسين جودة منتجاته وجعله أكثر مهنية؛ وكذا تيسير استفادة فئة عريضة من الصناع التقليديين من نظامي المعاشات والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛ علاوة على وضع تعريف للصناعة التقليدية والصانع المعلم وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية؛ مع إحداث سجل وطني موحد للصانع التقليديين ومقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، يتم التقييد به من خلال بوابة إلكترونية تحدث لهذا الغرض، وأخيرا تشجيع العمل ضمن تكتلات مهنية بالقطاع باعتبارها شريكا أساسيا في التنمية المحلية وفاعلا في التنظيم والتأطير.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، آمليين أن يشكل مشروع هذا القانون، أداة تشريعية قصد إعادة تنظيم المجلس الوطني للصناعة التقليدية وتفعيل دوره كؤسسة استشارية في أفق المساهمة في تنمية الصناعة التقليدية وتطويرها؛ وتنزيل الامتيازات المقررة قانونا لفائدة الصناع وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية المعترف لهم بهذه الصفة والمسجلين بسجل الصناعة التقليدية.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة المختصة، بخصوص مشروع رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، فإننا نصوت على مشروع القانون بالإيجاب. وشكرا على حسن إصغائكم.

- الاستفادة من نظام التغطية الصحية والاجتماعية؛
- الاستفادة من الدعم التقني والخبرة والاستشارة؛
- المشاركة في المعارض داخل المملكة وخارجها؛
- الاستفادة من ترويج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية؛
- المشاركة في الجوائز والمسابقات التحفيزية التي تنظمها الدولة؛
- إحداث وتنظيم التدرج المهني.

بالإضافة إلى أنه سيمكن الصانع المعلم من الاستفادة من الامتيازات المحولة للمقاول الذاتي، خاصة على مستوى الإعفاءات الجبائية التي ينص عليها القانون، وإشراك جميع الغرف المهنية للصناعة التقليدية ومختلف الفاعلين وباقي الهيئات، وهي كلها إجراءات تصب في إطار تنظيم قطاع الصناعة التقليدية وتحديد الصفات وطبيعة العلاقات القائمة بين مختلف مكوناته، والتي كانت مطلبا ملحا لشريحة كبيرة من الصناع التقليديين في ظل الاختلالات والصعوبات التي يتخبط فيها بسبب غياب إطار قانوني منظم ومؤطر لهذا النشاط الاقتصادي الحيوي، والعمل على قطع الطريق على المتطفلين على هذا القطاع، وحمايته من الدخلاء ومن المنافسة الخارجية، وحماية القدرة الشرائية للصانع بمختلف أصنافهم، والحفاظ على الحرف التقليدية المهددة بالانقراض، لهذا نعتبره مشروعا طموحا سيعمل على ضمان الشروط القانونية والكفاءة المهنية الكافية لاكتساب صفة الصانع التقليدي، إذا ما تم تطبيقه على أرض الواقع وتم تبسيط إجراءاته لصالح الصانع، وإشراك جميع الفعاليات المهنية والصانع التقليديين الماهرين في عملية التكوين للحد من ظاهرة الغش التي أثرت سلبا على المنتج التقليدي للحفاظ على أصالته واستمراره.

السيد الرئيس،

إن مصادقتنا على هذا المشروع صادرة من اقتناعنا بكونه نص يعزز منظومتنا التشريعية المؤطرة والمنظمة لقطاع الصناعة التقليدية الذي يعرف مجموعة من الإشكالات القانونية والعملية تعيق التنظيم الحكامتي للقطاع بسبب نقص النصوص التطبيقية والتنظيمية فيما يخص التأطير القانوني والتشريعي للمنظم لعمل غرف الصناعة التقليدية والممارسة الأنشطة الحرفية والصناعة التقليدية بصفة عامة.

وبالتالي فإننا أمام جملة من التدابير والإجراءات من شأنها إعطاء قطاع الصناعة التقليدية دفعة قوية سترتب عنه إضفاء قيمة مضافة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصناعات والصانع التقليديين، مؤكداً في الحتام على أن بلوغ المرامي التي توخاها المشرع في هذا الصدد تظل بحاجة إلى تنزيهه الفعلي إلى أرض الواقع والتسريع بإخراج نصوصه التطبيقية، وتبسيط الضوء على الواقع المزري الذي يتخبط فيه الصانع التقليدي التي عراها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وزكبتها ظروف الحجر الصحي الذي فرضته أزمة جائحة كورونا "كوفيد-19"، ووضع مخططات واقعية وملموسة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية ككل.

8. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:**السيد الرئيس،****السيدة الوزيرة،****السيدات والسادة المستشارون،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية، أود باسم فريقنا، فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن أتناول الكلمة من أجل مناقشة "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية"، والذي سيسد بالتأكد ثغرة كبيرة على المستوى التشريعي في مجال الصناعة التقليدية، وسيعطي دفعة قوية في اتجاه تنظيم وتأطير وتأهيل وتطوير منظومة قطاع الصناعة التقليدية، الذي ينشط فيه وبشكل مباشر قرابة المليون ونصف المليون من الممارسين، مما سيكون له قيمة مضافة في النهوض بأوضاع شريحة واسعة من المواطنين، وأيضا في إنعاش السياحة الوطنية لما لها من ارتباط وثيق بهذا المجال، و مما سيسهم في تسويق وتثمين سمعة وصورة بلدنا و حضارتها الغنية بثقافتها وبروافدها المتعددة والمتنوعة في المحافل الدولية، وهذا سيعزز القوة التفاوضية لبلدنا في تعامله مع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة اليونسكو لتسجيل وتصنيف المنتجات التقليدية تراثا عالميا.

إن الحضور البارز لقطاع الصناعة التقليدية ودوره في حماية الموروث الثقافي والتاريخي للمغرب والمغاربة ودوره وإسهامه الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحتم علينا إيلاء أهمية كبيرة للعاملين بالقطاع. فبفضل كدحهم ومعاناتهم ومهاراتهم وإبداعهم على مر التاريخ وإسهامهم في تطوير الصناعة التقليدية بكل فروعها ومكوناتها، أصبحت هذه الصناعة أيقونة في الأسواق العالمية جودة وإبداعا وفنا وتاريخا، رغم ذلك فهذه الفئة المثابرة، للأسف الشديد، طالها التهميش ولم تلق العناية المطلوبة من حيث التكوين والتأطير والدعم ولم تعد تقوى على مسيرة الانفتاح الاقتصادي، واتفاقيات التبادل الحر، مما جعلها تعاني من الإغراق الذي تشهده بلادنا من قبل منتوجات لا ترقى إليها جودة وإبداعا.

وهذا يجعلنا نطالب وإلحاح من الحكومة الاهتمام اللازم بهذا القطاع وبالعاملين فيه، حتى تتمكن هذه الفئة من مسيرة التطورات والمنافسة التي تواجهها هذه الصناعة ومساعدتها على شق طريقها والحفاظ على مكنتها في السوق الوطنية من جهة، والأسواق الدولية إفريقيا وعربيا وأوروبيا من جهة أخرى، ولن يتسنى هذا كله إلا عن طريق تنظيم وتأطير ناجعين لمهنة وحرفة الصناعة التقليدية.

السيدالوزيرة،

إن الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية يستوجب الاهتمام بفئات الصناع التقليديين المصنفين منهم:

- الصناع التقليدي (المعلم)؛
- الصناع التقليدي؛

- تعاونيات الصناعة التقليدية؛
- مقاولات الصناعة التقليدية.

لأن كل فئة من هذه الفئات لها حاجياتها وإكراهاتها في السوق والتزاماتها، مما يستوجب من القانون المنظم والمؤطر لها أن يكون شاملا ودقيقا يحمي حقوق كل الفئات، ونخص بالذكر هنا الاستفادة من نظام التغطية الصحية والاجتماعية وكذا الاستفادة من الدعم التقني والخبرات والاستشارة والمشاركة في المعارض داخل وخارج المملكة، الاستفادة من ترويج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية على الصعيد الوطني والدولي، إضافة إلى تحفيز هذه الفئات على الإبداع والخلق من خلال إحداث مسابقات وجوائز تحفيزية تنظمها الدولة من تحت إشراف القطاع الوصي.

وكما تجدر الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالفئات التي لم تتوفر على تكوين في مجال الصناعة التقليدية، ولا تتوفر على ديلومات في هذا المجال، ولكن اكتسبت الحرفة من خلال الممارسة والتي مكنتها من الإبداع على يد المعلمين القدامى والذين يُشهد لهم بالتجربة والكفاءة والإبداع والإيقان.

لذلك، فنحن في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن مجلسنا مطالب بجعل هذا القانون قانونا واقعا وقابلا للتطبيق، يمس كل الفئات المعنية ويستجيب لمتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، يخلصها من التدبير العشوائي لهذا القطاع، هذا التدبير الذي كان يرهن مصالح الصانع التقليدي بالموسمية وتقلبات السوق، والإسراع بإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الحرفيين والمهنيين، تبدأ بتحديد تعريف مفهوم الصناعة التقليدية بصنفها الإنتاجي والخدمي، والصانع، و"الصانع المعلم"، ومعارف الصانع، و"المتدرب أو المتدرج"، و"مقاول الصناعة التقليدية"، وكذا تحديد شروط لمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين، من خلال إجبارية الحصول على الصفة والتقييد بسجل مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية والصناع التقليديين، ويجب أن نحدد من خلال هذا القانون كل الإجراءات التي ستمكن من سد كل الثغرات التي كانت تؤثر سلبا على وضعية الممارسين في الميدان والبحث عن طريقة سوية وقانونية لتسوية وضعيتهم وتبسيط وتحقيق شروط الحصول على صفة صانع تقليدي، إضافة إلى توفير المواد الأولية بأتمنة مدعمة ووفقا للمعايير الدولية حتى يتمكن هذا الصانع من المنافسة من جهة وتمكنه كذلك من ولوج الأسواق العالمية بكل سهولة ويسر.

لكن ومن زاوية أخرى، لم نلمس في هذا المشروع القانون المحمولة الحقيقية لأهميته الاستراتيجية، بحيث لم نعثر في مواد على إبراز مكانة الهيئات والمؤسسات الوازنة المعنية بحماية الحرف التقليدية وموادها الأولية وعلى تمكينها من السلطات والاختصاصات التقريرية، كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المعني بقياسات الثروة اللامادية للصناعات التقليدية والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل في تمثيلية المجلس الوطني للصناعة التقليدية إلى جانب كل من

إن قراءتنا لمضامين المادتين 20 و21 الخاصتين باختصاصات وتأليف المجلس الوطني للصناعة التقليدية، تفيد بأن هذا المجلس يحظى بأهمية مركزية قصوى في تأهيل القطاع والارتقاء بالوضعية المهنية للعاملين به واقتراح التوجهات الاستراتيجية العاملة لسياسة الدولة في مجال تنمية الصناعات التقليدية وتطويرها. بل إن مشروع القانون ذهب أبعد من ذلك، من خلال ما هو مبين في تفاصيل المادتين 30 و31، عندما أقر بأحقية هذا المجلس في تنزيل وتتبغ الإطار التعاقدى الاستراتيجى المتكامل المعد من قبل الدولة بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية ومختلف الفاعلين بالقطاع.

لذلك، وبعد الاطلاع على الأعضاء المشكلة لهذا المجلس، سجلنا تعقيب بعض المؤسسات والهيئات المهمة والمعنية بتأهيل وتطوير القطاع، لاسيما وأن الفقرة السادسة من المادة 21 تتحدث عن ممثلي الإدارة بشكل غير واضح لاسيما وهي مدونة بصيغة المفرد "ممثلي الإدارة" وليست بصيغة "ممثلي الإدارات المعنية" كما أن النص التنظيمي من خلال آخر فقرة من نفس المادة يتحدث عن عدد وليس عن أنواع الإدارات المعنية. هذا فضلا عن الأهمية التشريعية في ذكر المؤسسات الكبرى المعنية بتطوير هذا القطاع والتي رأينا أنه من الأنجع إدماجها في تمثيلية هذا المجلس ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

- تمثيلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المعني بقياس الثروة اللامادية لمنتجات الصناعات التقليدية؛
- تمثيلية المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل المعني المباشر بتطوير التكوين في مجال الصناعات التقليدية وفي بلورة الإطار التعاقدى الاستراتيجى؛
- المندوبية السامية للمياه والغابات السااهرة على حماية الثروة النباتية والغابوية مصدر المواد الأولية للصناعات التقليدية؛
- تمثيلية المكتب الوطني المغربي للسياحة المعني بالإسهام في التسويق والتعريف بالمنتج الحضاري التقليدي لبلادنا.
- ومن القطاعات الحكومية المعنية يجب توضيح ممثلي الإدارة كما يلي:
- وزارة الثقافة والإعلام، لارتباط اختصاصاتها بتأهيل قطاع الصناعة التقليدية؛
- وزارة البيئة المعنية بحماية المواد والثروات الأولية من الاندثار من جهة، وتفادي الآثار السلبية لبعض الصناعات التحويلية التقليدية على الصحة العامة للمواطنين والمواطنات.

3. هناك ملاحظة أساسية وذات بعد ديموقراطي تشاركي:

وقد أبدينا استغرابنا خلال مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة، لتغيب تمثيلية الهيئات الحرفية المعنية بهذا المجلس والتي تخص السواد الأعظم من العاملين بالقطاع، وهو ما نراه يخل بالتمثيلية الديمقراطية للعاملين بالقطاع. بحيث أنه إذا كان مشروع القانون يهتم كل الأصناف

المكتب الوطني المغربي للسياحة المعني بالتعريف بالمنتج الثقافي الحرفي والمندوبية السامية للمياه والغابات السااهرة على حماية المواد الأولية للصناعات التقليدية من الاندثار، هذا فضلا عن القطاعات الحكومية الأخرى المتخصصة والمعنية بتأهيل المنتج الحرفي ببلادنا كوزارة الفلاحة والصيد البحري والعالم القروي المسؤولة عن تنمية وحماية المنتجات الفلاحية الأولية للصناعات التقليدية ووزارة الثقافة والاتصال المختصة بتأهيل الهوية الثقافية للمنتجات التقليدية وتسويقها في الأسواق العربية والقارية والأوربية وفي التعريف بها في المحافل الاعلامية المحلية والجهوية والوطنية والدولية.

كما نسجل كذلك أن مشروع القانون هذا يحيل في العديد من مواد على نصوص تنظيمية لا زالت في علم الغيب، ولم يضبطها بمجدولة زمنية محددة مما يجعله منه إطارا جامدا موقوف للتنزيل.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد قراءتنا لمضامين مواد هذا المشروع القانون، نود أن نعرض على حضراتكم وإيجاز بعض الملاحظات الجوهرية والتقنية التي استوقفتنا:

1. الامتيازات الممنوحة للصناعات التقليدية:

بالموازاة مع ذكر الامتيازات الواردة في المواد من 24 إلى 32 و لاسيما المادة 24 المتعلقة بالاستفادة من أنظمة التغطية الاجتماعية، كان من الضروري الإشارة الصريحة أو الإحالة المباشرة في مواد الامتيازات الممنوحة للعاملين بقطاع الصناعة التقليدية على ضرورة التقيد بباقي الضمانات التشريعية والحقوقية في مجال الحماية والسلامة الاجتماعية للعاملين بالقطاع وتمكينهم من عقود الشغل وحماية الأطفال القاصرين والنساء العاملات بالشكل الذي يضمن لهم كرامتهم وعيشهم الكريم.

ولهذا الغرض وخلال مناقشة مواد هذا المشروع داخل لجنة القطاعات الإنتاجية، أبدينا مجموعة من الملاحظات والتوصيات نود مرة أخرى بسطها على أنظار الجلسة العامة:

- استفادة العاملين بقطاع الصناعات التقليدية بمختلف أصنافهم من جميع الضمانات التشريعية والحقوقية في مجال السلامة والحماية الاجتماعية بما فيها إبرام عقود الشغل والتقيد بحماية القاصرين والعاملات من النساء؛
- إقرار برنامج دعم اجتماعي خاص بتأهيل العاملين بقطاع الصناعات التقليدية؛

- استفادة المتخرجين الشباب الحاصلين على شواهد التكوين المهني أو الحاملين لشهادة الحرفة من المعدات والوسائل الأولية للمشروع في ممارسة مهن الصناعات التقليدية ...

2. أما بخصوص تأليف المجلس الوطني للصناعة التقليدية:

بالموازاة مع التنصيص على ضرورة إشراف صانع تقليدي أو صانع تقليدي معلم على عملية الإنتاج بالمقابلة لاستفادتها من التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية، كان من الأجدر التنصيص أيضا على اشتراط أن يكون المشرف على عملية الإنتاج بالتعاون مع صانعا تقليديا أو صانعا تقليديا معلم لتمكينها من الاستفادة من التسجيل في السجل الوطني المذكور.

6. إرجاع البطاقة المهنية بالنسبة للعاملين الذين تم حذفهم من التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية:

إذا كان يتعين على كل صانع تقليدي أو صانع تقليدي معلم سبق وأن عبر عن طلب حذفه من السجل الوطني، كما تشير إلى ذلك مقتضيات المادة 10 من هذا المشروع القانون، إرجاع البطاقة المهنية للإدارة، فإنه يجب التنصيص أيضا بنفس المادة 10، على ضرورة إرجاع البطاقة من طرف كل صانع تم حذفه من السجل من طرف الإدارة للأسباب الوارد ذكرها في المادة 9.

هذه مجموعة من الملاحظات أدرجناها خلال مناقشة نص المشروع أمام اللجنة المختصة وقدمنا فيها مجموعة من التعديلات.

ونظرا لأهمية نص المشروع والذي يؤسس لمنظومة تشريعية تخص قطاع الصناعة التقليدية، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، وبعد نقاش مستفيض مع السيدة الوزيرة والسادة والسيدات أعضاء اللجنة، فضلنا أن نضع قطار الإصلاح على السكة وسنصوت بالإيجاب على نص المشروع.

العاملة والمحصورة في التعاونيات والمقاولات والصناعات التقليدية الممثلين في التنظيمات الحرفية، فلماذا تم إقرار تمثيلية التعاونيات والمقاولات وتم تعيين ممثلي التنظيمات الحرفية للصناعة التقليدية؟ ولأجل هذا، اقترحنا إضافة عضوية ممثل عن الهيئات الحرفية الوطنية مع تتمم الفقرة الأخيرة من المادة 20 كما يلي:

"يحدد عدد ممثلي الإدارة وكيفية اختيار ممثل التعاونيات الصناعية التقليدية وممثل الهيئات الحرفية الوطنية ومدة عضويتها بنص تنظيبي."

4. تسليم شهادة الحرفة من قبل الإدارة المختصة:

جاء في الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة السادسة (6) من مشروع هذا القانون، أنه في حالة رفض أمين الحرفة تسليم شهادة الحرفة للمعني بالأمر، تقوم الإدارة المختصة مقامه في تسليمه الشهادة المذكورة. فمن هي الإدارة المختصة؟ هل يقصد بها لجنة التأهيل الحرفي الوارد ذكرها في المادتين 6 و7؟ أم يقصد بها غرفة الصناعة التقليدية التي تقوم بتسليم البطاقة المهنية؟ هذا الأمر سيضع حدا لكل غموض وتعقيد، لاسيما في المرحلة المؤقتة قبل انتخاب رؤساء الهيئات الحرفية الإقليمية، كما تشير إلى ذلك المادة 34 من هذا المشروع التي تحدثت عن تولى الإدارة المختصة بتسليم الشهادة المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القانون.

5. التنصيص على تسجيل التعاونيات في السجل الوطني شريطة إشراف صانع تقليدي أو صانع تقليدي معلم على عملية الإنتاج: